



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية  
كلية الادارة والاقتصاد  
قسم ادارة الاعمال

## دور الأئتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص في العراق ودورة النشاط الاقتصادي

بحث مقدم من قبل الطالب ( حسين ناصر هاشم ) الى مجلس كلية  
الادارة والاقتصاد - قسم ادارة الاعمال لنيل شهادة البكالوريوس  
في ادارة الاعمال

باشراف

د. عبد الله كاظم حسين

٢٠٢١ م

١٤٤٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ يُسِطُّ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّا لِلَّهِ

بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ

صدق الله العلي العظيم

سوره العنكبوت : ٦٢

## الإهداء



إلى والدي الذي شملني برعايته وتوجيهاته .

حيث كان منارة أهتدي بها إلى جادة السبيل

إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها ...

إلى أخواتي وإخواني الأوفياء .

إلى الزملاء والأصدقاء الأعزاء .

إلى جميع أساتذتي في كلية الادارة والاقتصاد

إلى القادة والشهداء الذين ضحوا بدمائهم من أجل كرامة هذا الشعب .

إلى العراق الحبيب الذي يستحق منا كل جهد وعطاء إلى كل من له فضل علي

في إعداد هذه الدراسة إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث .

## شكر وتقدير



الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين ، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وسلم تسليما كثيرا .

بعد توجيهي الشكر الله عز وجل أجد نفسي مدين بالوفاء والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور ( **عبد الله كاظم حسين** ) التي تفضل بالإشراف على هذا البحث حيث قدم لي العناية والرعاية والنصح والإرشاد طيلة فترة إعداد الدراسة ، فله مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان والوفاء . كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الدراسة وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة . وأخيرا اللهم إني أشهدك بأنني قد بذلت ما يسرت لي من جهد فإن كنت قد وفقت فمن عندك ، وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن عندي ، اللهم اجعل عملي هذا مقبولا ، وسعي فيه مشكور مبتغي به وجهك الكريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا .

## المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
٧	المبحث الاول
٧	اهمية البحث
٧	اهداف البحث
٧	فرضيه البحث
٨	المقدمة
١٠	المبحث الثاني تطور القطاعات لاقتصادييه
١٠	اولاً: الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015-2016
١٣	ثانياً: الناتج المحلي لأجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموعه لأنشطة (السلعية والتوزيعية والخدمية)
١٥	ثالثاً: الأنشطة الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي
٢٣	المبحث الثالث ، تطور القطاعات الاقتصادية 2016-2017
٢٣	اولاً: الناتج المحلي الاجمالي لعام 2016-2017

٢٦	ثانياً: الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والجارية حسب مجموع الانشطة (السلعية والتوزيعية والخدمية)
٢٩	ثالثاً : الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي
٣٣	المبحث الرابع تطور القطاعات الاقتصادية 2018-2017
٣٣	اولاً: الناتج المحلي الاجمالي لعام 2018-2017
٣٥	ثانياً: الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والجارية حسب مجموع الانشطة (السلعية والتوزيعية والخدمية)
٣٩	ثالثاً: الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي
٤١	المصادر

# المبحث الاول

## - أهمية البحث :-

بعد التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية من الأساليب العريقة في تحليل الائتمان المصرفي غير أنه مهمة في العراق على الرغم من أن هذا النوع من التحليل يكشف عن الجوانب السلبية في أنشطة الائتمان المصرفي بهدف دراستها و فضلا عن الجوانب تعزيزها وتطويرها ، وتبرز أهمية التحليل الائتماني بكونه مجالا تطبيقيا للاكاديميين وغيرهم ،

## - هدف البحث :-

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية

1- استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الاداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

2- إظهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق ويشكل خاص نشاط مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة 2015-2018 المالية

## - فرضية البحث :-

ان اجراء التحليل المالي على أنشطة المصرف الائتمانية سيوفر معلومات مفيدة لعملية التخطيط والرقابة وتقويم الأداء

واتخاذ القرارات الرشيدة وكشف الفرص الاستثمارية الجديدة  
لإدارة المصرف

## المقدمة

يؤدي الائتمان المصرفي دورا مهما في دعم عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لكونه ومسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين من خلال تحويل النقود المستلمة من المصرف على شكل وداع مصرفية من شخص لديه فائض نقدي الى شخص بحاجة ماسة إلى هذا القائن ، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد إذ أنه بأمس الحاجة الى الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة لديه ، فضلا عن كون الائتمان المصرفي يمثل أهم مصادر الإيرادات التي تحصل عليها المصارف وتزيد من ربحيتها

ويعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في العراق للجمهور ، والوحدات الاقتصادية ، والشركات ، ومؤسسات الدولة المختلفة . ويد في الوقت نفسه من أهم الأنشطة المصرفية التي تجلب الإيرادات المجزية نتيجة قيام المتسارف التجارية باستلام الوداع المصرفية ومن ثم تشغيلها لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين ، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد فضلا عن كونه جهة تمويلية وطنية . لقد جرى اختيار هذا



الموضوع بهدف إجراء تحليل نشاط الائتمان المصرفي باستخدام أدوات التحليل المالي المؤشرات المالية للمدة من ( 2015-2018 ) المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، لقد جرى تقسيم البحث إلى خمسة محاور رئيسة ، تناولنا في المحور الأول منهجية البحث ، وفي المحور الثاني طبيعة الائتمان المصرفي ، وفي المحور الثالث المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي ، وفي المحور الرابع تحليل مؤشرات الائتمان المصدر في المصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة من ( 2015-2018 ) المائبة ، ثم يليه المحور الخامس الاستنتاجات والتوصيات . وبهذا نأمل أن تكون قد ساهمنا بجزء يسير في خدمة المؤسسات المالية وتطوير الصناعة المصرفية في العراق ومن الله التوفيق

# المبحث الثاني

## تطورات القطاعات الاقتصادي 2015-2016

### أولا : - الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015-2016

شهد الاقتصاد العراقي هذا العام تعافية ملحوظة تمثل بمعدل النمو الحقيقي الموجب للاقتصاد على الرغم من الحالة الأمنية التي تشهدها البلاد والمتمثلة بالحرب ضد تنظيم عصابات داعش الإرهابية ومن ثم اعتماد العراق على النفط مصدرا وحيدا للموازنة في ظل الاستمرار الحاصل في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك نتيجة للزيادة المتحققة في إنتاج النفط الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بإنتاجه ، إذ سجلت كميات الانتاج لعام 2016 زيادة بنسبة ( 19.2 % ) قياسا بمعدل نمو بلغت نسبته ( 12.7 % ) عام 2015 ، ليسجل المعدل اليومي للتصدير ( 3.3 ) مليون برميل يوميا مقابل ( 3 ) مليون برميل للعام 2015 ، في حين سجل سعر برميل النفط ( 36 ) دولار مقابل ( 44.7 ) دولار عام 2015 .

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2016 إلى

ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لعام 2016 بنسبة ( 63 % ) قياسا إلى عام 2015 ، ليسجل

( 193.7 ) ترليون دينار مقابل ( 182.3 ) ترليون دينار لعام 2015 ، وذلك لارتفاع كميات إنتاج النفط الخام بنسبة بلغت ( 19.2 % ) ، في حين سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط انخفاضا بنسبة ( -11 % ) لتبلغ ( 72.4 ) ترليون دينار عام 2016 مقابل ( 81.4 ) ترليون دينار عام 2015 ، كما هو مبين في ملحق الجدول ( 1 )

– انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام 2016 مقارنة بعام 2015 ينسبة ( -5.5 % ) ليسجل ( 196.5 ) ترليون دينار مقابل ( 2079 ) ترليون دينار لعام 2015 ، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط من ( 145.8 ) ترليون دينار عام 2015 إلى ( 136.6 ) ترليون دينار عام 2016 ، أي بنسبة ( -6.3 % ) . كما هو مبين في ملحق الجدول ( 2 ) -

– انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ( 5.2 ) مليون دينار لعام 2016 مقابل ( 5.6 ) مليون دينار 2015 ، أي بنسبة انخفاض بلغت ( - 7.1 % ) كما هو مبين في جدول ( 1 ) .

### جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد لعامي 2015 - 2016

معدل النمو %	**2016	*2015	التفاصيل
6.3	193.7	182.3	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة(ترليون دينار) سنة أساس(2007=100)
5.5-	196.5	207.9	الناتج المحلي بالاسعار الجارية(ترليون دينار)
7.1-	5.2	5.6	متوسط نصيب الفرد بالاسعار الجارية(مليون دينار)

المصدر :وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء

\*تقديرات أولية سنوية.

\*\*تقديرات فصلية اولية.

بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة ما نسبته ( 62.5 % ) مقابل ( 55.1 % ) للعام الماضي ، وتعد الأعلى قياسا بباقي النشاطات الأخرى ، الأمر الذي يوضح أهمية نشاط هذا القطاع بوصفه المصدر الرئيس للإيرادات الدولة ، في حين بلغت الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى ( غير النفطية ) ما نسبته ( 37.5 % ) مقابل ( 44.9 % ) لعام 2015 ، كما هو مبين في جدول ( 2 ) .

### جدول رقم (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية

القطاعات الأخرى لعامي (2015 - 2016)

2016	2015	القطاعات
62.5	55.1	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %
37.5	44.9	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي %
100	100	المجموع

المصدر : وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء .

**ثانيا : الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة والجارية  
حسب مجموع الأنشطة ( السلعية ، التوزيعية والخدمية )  
وكالاتي :**

**1-الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة للأنشطة الرئيسية  
( السلعية ، التوزيعية والخدمية) .**

– سجلت نسب النمو للأنشطة السلعية بالأسعار الثابتة أثناء هذا العام ارتفاعا بلغت نسبته ( % 13.2 ) أي ما يعادل ( 138.5 ) ترليون دينار مقابل ( 122.4 ) ترليون دينار عام 2015 ، وذلك يعود إلى التحسن الملحوظ في نمو قطاع الزراعة بنسبة ( % 59.6 ) والنفط الخام بنسبة ( % 20.2 ) ، في حين سجلت الأنشطة التوزيعية نموا سالبة بلغت نسبته ( -13.9 % ) مقارنة بعام 2015 لتبلغ ( 26.4 ) ترليون دينار مقابل ( 30.7 ) ترليون دينار لعام 2015 ، ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى الانخفاض الملحوظ في نمو نشاط البناء والتشييد بنسبة ( % 46.2 ) يليه نشاط قطاع البنوك والتأمين بنسبة ( -14.2 % ) ، والنقل والمواصلات بنسبة ( -28.3 % ) ، في حين سجلت الأنشطة الخدمية انخفاضا بنسبة ( -3 % ) عن العام السابق لتسجل ( 29.2 ) ترليون دينار مقابل ( 30.1 ) ترليون دينار عام 2015 وبذلك تحتل الأنشطة السلعية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ( % 71.4 ) تليها الأنشطة الخدمية بنسبة ( % 15 ) ثم التوزيعية بنسبة ( % 13.6 ) كما هو مبين في جدول ( 3 )

### جدول رقم (3)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الثابتة لعامي  
(2016 - 2015)

(مليار دينار)

الانشطة	2015	2016	معدل النمو %
الانشطة السلعية	122400.9	138508.5	13.2
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	66.8	71.4	
الانشطة التوزيعية	30650.6	26389.6	13.9-
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	16.7	13.6	
الانشطة الخدمية	30129.2	29220.4	3-
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	16.4	15	
الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة	183180.6	194118.5	
مجموع نسب المساهمة	100	100	

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء .

## 2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأنشطة الرئيسية ( السلعية ، التوزيعية والخدمية )

– سجلت الأنشطة السلعية بالأسعار الجارية لعام 2016 ، انخفاضا بنسبة ( - 8.3 % ) لتبلغ ( 90.7 ) ترليون دينار مقابل ( 98.9 ) ترليون دينار لعام 2015 ، وذلك للانخفاض الملحوظ في نمو كل من ( قطاع البناء والتشييد ، الكهرباء والماء والنفط ) بنسبة ( - 40 % ، - 15.3 % ، - 3.6 % ) على التوالي ، وسجلت القيمة المضافة لمكونات الأنشطة التوزيعية ( 403 ) ترليون دينار لعام 2016 مقابل ( 44.6 ) ترليون دينار مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة ( - 9.7 % ) عن العام 2015 ، في حين سجلت الأنشطة الخدمية نموا بسيطا بلغت نسبته ( 0.5 % ) قياسا بالعام الماضي لتبلغ ( 66.2 )

ترليون دينار مقابل ( 65.9 ) ترليون دينار للمدة في أعلاه ،  
كما هو مبين في جدول ( 4 ) :

#### جدول رقم (4)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الجارية لعامي  
(2016 - 2015)

(مليار دينار)

معدل النمو %	2016	2015	الأنشطة
8.3-	90728.0	98878.5	الأنشطة السلعية
	46.0	47.2	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
9.7-	40272.2	44577	الأنشطة التوزيعية
	20.4	21.3	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
0.5	66241.5	65942.7	الأنشطة الخدمية
	33.6	31.5	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
5.8 -	197241.7	209398.2	الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة
	100	100	مجموع نسب المساهمة

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء..

### ثالثا : - الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

#### 1- نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك :

سجل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة نموا ملحوظا بلغت نسبته ( 59.6 % ) عن العام 2015 ، ليسجل ما مقداره ( 5.9 ) ترليون دينار مقابل ( 37 ) ترليون دينار لعام 2015 ، ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى الزيادة الحاصلة في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية ( الحنطة والشعير ) بنسبة بلغت ( 20.9 % ) قياسا بالعام الأسبق ، لاسيما بعد إطلاق البرنامج الوطني للتنمية زراعة الحنطة وبرنامج أكثر بذور الرتب العليا العريضة منها والرفيعة لمحصولي الحنطة والشعير حيث أدخلت أنواع متعددة لمحصول الحنطة مقاومة

للجفاف والأمراض ، فضلا عن الاتجاه إلى توسيع تجربة البيوت البلاستيكية لزراعة أصناف متعددة من الخضر في اغلب المحافظات لم تكن في مواسمها الحصادية ، في حين سجلت المساحة المزروعة لهذين المحصولين انخفاضا بنسبة ( -3.3 % ) ويعود ذلك إلى عدم شمول بعض المحافظات التي تخضع لسيطرة عصابات داعش الارهابية .

سجل متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة ارتفاعا من ( 648 ) كغم عام 2015 الى ( 825.7 ) كغم 2016 ، أما بالنسبة لمحصول الشعير فقد ارتفع متوسط غلة الدونم من ( 392.2 ) كغم عام 2015 الى ( 470.2 ) كغم عام 2016 ، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة مساهمة نشاط هذا القطاع من الناتج المحلي بلغت ( 3 % ) ، وهي نسبة متواضعة جدا ، كما هو مبين في الجدول ( 5 ) .

#### جدول رقم (5)

الانتاج الزراعي والمساحات المزروعة في العراق وانتاجية الدونم الواحد لعامي 2015 - 2016

متوسط غلة الدونم الواحد (كغم)		الإنتاج (ألف طن)			المساحة المزروعة (ألف دونم)			المحصول
2016	2015	نسبة التغير % 1:2	2016 (2)	2015 (1)	نسبة التغير % 1:2	2016 (2)	2015 (1)	
825.7	648.0	19.0	3052.9	2553.4	6.2 -	3697.2	3940.6	الحنطة
470.2	392.2	29.7	499.2	384.8	8.2	1061.7	981.2	الشعير
		20.9	3552.1	2938.2	3.3-	4758.9	4921.8	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

لم يتم شمول المحافظات (نينوى، الانبار وصلاح الدين) وذلك لسوء الوضع الامني .



## 2\_ نشاط قطاع التعدين والمقالع

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2016 بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة ( 20 % ) اليسجل ما مقداره ( 121.5 ترليون دينار مقابل ( 101.3 ) ترليون دينار لعام 2015 ، ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع نشاط قطاع النفط الخام بنسبة ( 20.2 % ) ليسجل ما مقداره ( 121.3 ) ترليون دينار عام 2016 مقابل ( 100.9 ) ترليون دينار عام 2015 ، وتتضح أهمية هذا النشاط من ارتفاع نسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي والبالغة ( 62.5 % ) ، أما الأنواع الأخرى من التعدين فقد سجلت انخفاضاً بنسبة ملحوظة بلغت ( -54.5 % ) قياساً بالعام الماضي ، ملحق جدول ( 1 )

## 3\_ نشاط الصناعة التحويلية

شهدت القيمة المضافة لهذا القطاع ارتفاعاً بنسبة ( 5.9 % ) قياساً بالعام الماضي ، لتسجل ( 1.6 ) ترليون دينار مقابل ( 1.5 ) ترليون دينار لعام 2015 ، ويعزى ذلك إلى زيادة كميات الإنتاج المتحقق للإسمنت ( العادي والمقاوم ) بنسبة ( 14.8 % ) قياساً بالعام الماضي ، جدول ( 6 ) ، فضلاً عن الزيادة المتحققة في كميات الإنتاج للسماذ نوع يوريا بنسبة ( 274.2 % ) عن عام 2015 نتيجة لإعادة تأهيل معامل شركة الأسمدة الجنوبية في مح افظة البصرة كما في الجدول ( 7 )

### جدول رقم (6)

كميات الإنتاج المتحقق للأسمنت (الأبيض، العادي والمقاوم) لعامي 2015 - 2016

ألف طن

النوع	2015(1)	2016(2)	نسبة التغير % (1:2)
الإسمنت العادي	453.3	653.7	44.2
الإسمنت المقاوم	1875.3	2019	7.7
الإسمنت الأبيض	-	-	-
المجموع	2328.6	2672.7	14.8

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن

### جدول رقم (7)

كميات الإنتاج المتحققة للاسمدة لعامي 2015 - 2016

الف طن

النوع	2015(1)	2016(2)	نسبة التغير %
سماد يوريا	62.9	235.4	274.2
سماد فوسفاتي	-	-	-
سماد مركب	-	-	-
المجموع	62.9	235.4	274.2

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن.

#### 4\_ نشاط الكهرباء والماء :

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع الاسعار الثابتة لعام 2016 انخفاضا بنسبة ( - 2.2 % ) قياسا بالعام الماضي ، إذ بلغت القيمة المضافة ( 2 ) ترليون دينار مقابل ( 2.1 ) ترليون دينار عام 2015 ، فضلا عن نسبة مساهمته الضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي البالغة ( 1.1 % ) وذلك لاستمرار العجز المتمثل بعدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية احتياجات الطلب البالغ ( 4577.6 ) ميكا واط ، على الرغم من نمو الإنتاج بنسبة ( 15.2 % ) مقارنة بعام 2015 ، إذ بلغ ( 10718.7 ) ميكا واط مقابل ( 9304.8 ) ميكا واط للعام

#### جدول رقم (8)

معدل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية لعامي (2015 - 2016)

ميكا واط

البيان	المعدل السنوي لعام 2015	المعدل السنوي لعام 2016	نسبة التغير %
إنتاج الطاقة	9304.8	10718.7	15.2
الطلب على الطاقة	13977.5	15296.3	9.4
العجز	4672.7-	4577.6-	2.0-

المصدر : وزارة الكهرباء.

الماضي ، كما في جدول ( 8 )

\_ سجل معدل الاستيراد للطاقة الكهربائية انخفاضا بنسبة ( -

10.4 % ) لعام 2016 مقارنة بالعام الماضي ، ليصل إلى (

1129.7 ) ميكا واط / ساعة مقابل ( 1261.2 ) ميكا واط -

وكما هو مبين في جدول ( 9 )

## جدول رقم (9)

### معدل استيراد الطاقة الكهربائية لعامي (2015 - 2016)

ميكا واط/ ساعة

البيان	مجموع الخطوط لعام 2015	مجموع الخطوط لعام 2016	نسبة التغير %
الخط الايراني	8906.7	7838.1	-12.0
شعبية استثمارية	1397.2	1231.2	-11.9
هارثة استثمارية	1214.5	1194.9	-1.6
البارجات	3615.7	3292.4	-8.9
المجموع	15134.1	13556.6	-
المعدل	1261.2	1129.7	-10.4

المصدر: وزارة الكهرباء

## 5- نشاط البناء والتشييد :

سجل هذا القطاع بالأسعار عام انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ( - % 46.2 ) مقارنة بالعام 2015 ، إذ سجلت القيمة المضافة له ما مقداره ( 704 ) ترليون دينار مقابل ( 13.8 ) ترليون دينار لعام 2015 ، ويعزى ذلك إلى توقف المشاريع الاستثمارية للقطاع الحكومي وتضاؤل دور القطاع الخاص .

## 6- نشاط النقل والمواصلات :

شهد نشاط هذا القطاع انخفاضاً واضحاً في معدل نموه السنوي بالأسعار الثابتة عام 2016 ، وبنسبة ( - % 28.3 ) مقارنة بالعام 2015 ، إذ سجلت القيمة المضافة ( 10.3 )

ترليون دينار مقابل ( 14.3 ) ترليون دينار لعام 2015 ، في حين ساهم بنسبة ( 5.3 % ) من الناتج المحلي الإجمالي والتي لاتزال دون المستوى المطلوب على الرغم من أهمية هذا النشاط وأثره في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني

## 7- نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق :

سجل معدل النمو لنشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة انخفاض طفيفة ، إذ سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط ( 14.8 ) ترليون دينار لعام 2016 مقابل ( 14.9 ) ترليون دينار عام 2015 بمساهمة نسبية في الناتج المحلي الإجمالي شكلت ( 7.7 % ) ، وتجدر الإشارة إلى أن عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة تجارة بغداد قد سجلت تراجعاً أثناء هذا العام بنسبة ( - 0.9 % ) قياساً بالعام الماضي ، وكما هو موضح في الجدول

### جدول رقم (10)

عدد التجار والشركات المسجلة لدى غرفة تجارة بغداد لعامي 2015 - 2016

السنوات	2015	2016	نسبة التغير %
العدد	23259	23050	- 0.9

المصدر : غرفة تجارة بغداد

. ( 10 )

## 7-نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق.

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع في هذا العام ما قيمته ( 11.77 ) ترليون دينار مقابل ( 11.82 ) ترليون دينار للعام الماضي مسجلاً انخفاضاً بسيطاً بلغت نسبته ( -0.4 % ) عن

العام 2015 ، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في نشاط البنوك والتأمين بنسبة ( -14.2 % ) ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد العراقي إثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى جانب الظرف الأمني بسبب الحرب على الإرهاب اعصابات داعش ( واحتلالها لبعض المحافظات وتعرض فروع المصارف الأهلية والحكومية للسرقة ، لذا يتعين التأكيد على أهمية إعادة هيكلة القطاع المصرفي بوصفه أحد الركائز الداعمة للاقتصاد .

#### 8- نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع في هذا العام انخفاضا بنسبة ( -5.4 % ) لتسجل ما مقداره ( 18.7 ) ترليون دينار مقابل ( 19.8 ) ترليون دينار عام 2015 ، ويعود ذلك إلى انخفاض نشاط ( الخدمات الشخصية و الحكومة العامة ) بنسبة ( -10.8 % ) ، ( -4.0 % ) على التوالي فضلا عن تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ( 9.6 % ) .

# المبحث الثالث

## تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية

### للعام 2016-2017

#### اولا :- الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016-2017

شهد الاقتصاد العراقي تطورا في معدل النمو الاقتصادي بنسبة ( 1 % ) بالاسعار الثابتة وبنسبة قدرها ( 10.9 % ) بالأسعار الجارية ، ويعود ذلك لارتفاع اسعار النفط إذ سجل سعر برميل النفط ( 49.3 ) دولار مقابل ( 36 ) دولار عام 2016 .

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2017 إلى :

\_ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة بنسبة ( 1 % ) قياسا بعام 2016 ، ليسجل ( 2015 ) ترليون دينار مقابل ( 199.5 ) ترليون دينار لعام 2016 ، وذلك لارتفاع كميات إنتاج النفط الخام بنسبة بلغت ( 2.5 % ) في حين انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط

بنسبة ( -1.7 % ) لتبلغ ( 72.1 ) ترليون دينار عام 2017 مقابل ( 78.4 ) ترليون دينار عام 2016 كما هو مبين في ملحق الجدول ( 1 )

\_ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية بنسبة ( 10.9 % ) قياساً بعام 2016 ليسجل ( 226 ) ترليون دينار مقابل ( 203.9 ) ترليون دينار لعام 2016 ، فيما انخفض الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة ( -1.9 % ) اليسجل ( 142.9 ) ترليون دينار مقابل ( 140.2 ) ترليون دينار عام 2017 ، كما هو مبين في ملحق الجدول ( 2 )

\_ ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ( 6 ) مليون دينار لعام 2017 مقابل ( 5.6 ) مليون دينار لعام 2016 ، أي بنسبة ارتفاع بلغت ( 7.1 % ) كما هو مبين في جدول ( 1 )



جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد لعامي

2017 - 2016

معدل النمو %	*2017	2016	التفاصيل
1.0	201.5	199.5	الناتج المحلي بالإسعار الثابتة (ترليون دينار) سنة أساس (100=2007)
10.8	226.0	203.9	الناتج المحلي بالاسعار الجارية (ترليون دينار)
7.1	6	5.6	متوسط نصيب الفرد بالاسعار الجارية (مليون دينار)

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

\* تقديرات سنوية اولية.

بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة ما نسبته ( 61.5 % ) مقابل ( 60.4 % ) للعام السابق ، وتعد الأعلى قياسا بباقي الأنشطة الأخرى ، وهذا يعكس أهمية نشاط هذا القطاع بوصفه المصدر الرئيسي للإيرادات الدولة ، في حين بلغت الأهمية النسبية القطاعات الأخرى ( الغير نفطية ) ما نسبته ( 38.5 % ) مقابل ( 39.6 % ) لعام 2016 ، كما هو مبين في جدول ( 2 ) .

## جدول (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى لعامي (2016 - 2017)

القطاعات	2016	*2017
نسبة المساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	60.4	61.5
نسبة المساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	39.6	38.5
المجموع	100.0	100.0

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء.

\* تقديرات سنوية أولية.

**ثانيا : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموع الأنشطة ( السلعية التوزيعية والخدمية وكالاتي :**

**أ- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأنشطة الرئيسية ( السلعية ، التوزيعية والخدمية )**

سجلت نسب المساهمة والنمو للأنشطة الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تفاوت خلال عام 2017 ، اذ سجل معدل نمو الأنشطة السلعية ارتفاع طفيفا بلغت نسبته ( 0.3 % ) ، أي ما يعادل ( 14.4 ) ترليون دينار مقابل (

14.3 ) ترليون دينار لعام 2016 وذلك يعود للتحسن الملحوظ في نمو نشاط الصناعة التحويلية بنسبة ( 25.4 % ) ونشاط الكهرباء والماء بنسبة ( 11.8 % ) وبذلك احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي والبالغة ( 70.9 % ) ، في حين ارتفعت نسبة نمو الأنشطة التوزيعية بنسبة ( 5.2 % ) مقارنة بعام 2016 لتبلغ القيمة المضافة لها ( 321 ) ترليون دينار مقابل ( 30.5 ) ترليون دينار عام 2016 وذلك يعود لارتفاع الملحوظ لنشاط قطاع البنوك والتأمين بنسبة ( 70.9 % ) ، فيما سجلت الأنشطة الخدمية انخفاضا في معدل نموها السنوي وبنسبة طفيفة بلغت ( 0.2- % ) لتسجل ( 26.7 ) ترليون دينار مقابل ( 26.8 ) ترليون دينار لعام 2016 وبذلك تكون الأنشطة التوزيعية قد احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ( 15.9 % ) واحتلت الأنشطة الخدمية المرتبة الثالثة بنسبة ( 13.2 % ) ، كما مبين في جدول ( 3 )

جدول (3)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الثابتة لعامي  
(2017 - 2016)

مليار دينار

معدل النمو %	*2017	2016	الانشطة
0.3	143634.5	143169.4	الانشطة السلعية
	70.9	71.4	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
5.2	32097.7	30519.2	الانشطة التوزيعية
	15.9	15.2	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
-0.2	26739.6	26781.2	الانشطة الخدمية
	13.2	13.4	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
1.0	202471.8	200469.8	الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة
	100.0	100.0	مجموع النسب المساهمة

المصدر : وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء .

\* تقديرات سنوية اولية .

2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأنشطة الرئيسية ( السلعية ، التوزيعية والخدمية شهدت الأنشطة السلعية بالاسعار الجارية لعام 2017 ارتفاع ملحوظاً بنسبة ( 24.1 % ) ، أي ما يعادل ( 122.6 ) ترليون دينار مقابل ( 98.8 ) ترليون دينار لعام 2016 ، ويعود ذلك الى النمو الحاصل في نشاط قطاع النفط بنسبة ( 40.7 % ) وارتفاع نشاط قطاع الكهرباء والماء والصناعة التحويلية بنسبة ( 30.7 % ، و 27.9 % ) على التوالي لتحتل المرتبة الأولى من حيث اهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ شكلت ( 24.1 % ) ، كذلك سجلت الأنشطة التوزيعية ارتفاعاً بنسبة ( 5.5 % ) لتبلغ ( 46.6 ) ترليون دينار مقابل ( 44.2 ) ترليون دينار لعام 2016 وذلك لارتفاع نشاط قطاع البنوك والتأمين بنسبة ( 70.6 % ) ، بينما سجلت الأنشطة الخدمية انخفاضاً في قيمتها المضافة بنسبة ( -6.6-

% لتبلغ ( 58.5 ) ترليون مقابل ( 62.7 ) ترليون دينار لعام 2016 وبذلك تكون الأنشطة الخدمية قد احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ( 25.7 % ) فيما احتلت الأنشطة التوزيعية المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة بلغت ( 20.5 % ) ، كما موضح في الجدول(4)

#### جدول (4)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الجارية لعامي (2017 - 2016)

مليار دينار

معدل النمو %	*2017	2016	الانشطة
24.1	122588.1	98817.8	الانشطة السلعية
	53.8	48.0	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
5.5	46618.9	44198.3	الانشطة التوزيعية
	20.5	21.5	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
-6.6	58504.0	62663.4	الانشطة الخدمية
	25.7	30.5	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
10.7	227711.0	205679.5	الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة
	100.0	100.0	مجموع النسب المساهمة

المصدر : وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء .

\* تقديرات سنوية اولية.

**ثالثا : - اهم الأنشطة الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب أهميتها النسبية**

### 1- نشاط قطاع التعدين والمقالع

لايزال نشاط هذا القطاع المساهم الرئيسي في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبأهمية نسبية أحتلت الصدارة بين الأنشطة الأخرى التيلع ( 61.5 % ) ، إذ سجلت القيمة المضافة بالاسعار الثابتة ( 12.5 ) ترليون دينار مقابل ( 12.1 ) ترليون دينار لعام 2016 ، ويعود ذلك الى ارتفاع نشاط قطاع النفط الخام ينسيه ( 2.8 % ) ليبلغ ( 124 ) ترليون دينار مقابل ( 121 ) ترليون دينار لعام 2016

## 2- نشاط قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية :

على الرغم من أهمية هذا القطاع الا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لاتزال دون المستوى المنشود ، أذ شكلت ( 9.4 % ) ، فيما سجل انخفاض ضئي وبنسبة ( 0.4 % ) عن العام السابق 2016 ، ويعزى التراجع بالدرجة الأساس الى تراجع الخدمات المقدمة من قبل الحكومة وبنسبة ( -0.7 % ) وذلك بسبب الأزمة المالية التي يمر بها البلد على إثر الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية وانخفاض التخصيصات للاتفاق على هذا القطاع فيما سجلت الخدمات الشخصية ارتفاع بسيطة بلغت نسبته ( 0.5 % ) .

## 3- نشاط قطاع النقل والاتصالات والخرن

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع ارتفاعا بنسبة ( 2.7 % ) قياسا بالعام السابق ، التيلع ( 15.7 ) ترليون دينار مقابل ( 153 ) ترليون دينار لعام 2016. ويعزى ذلك الى اتساع خدمات الاتصالات لاسيما ( خطوط شبكات

الانترنت ) وزيادة نشاط خطوط النقل لاسيما بين بغداد والمحافظات ، فيما بلغت الأهمية النسبية النشاط هذا القطاع ( 7.8 % ) من الناتج المحلي الإجمالي

#### **4\_ نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق**

على الرغم من أهمية نشاط قطاع التجارة في مجمل النشاط الاقتصادي إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والبالغة ( 7.3 % ) لا تزال دون المستوى المطلوب ، أن سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط ( 14.7 ) ترليون دينار مقابل ( 143 ) ترليون دينار العام 2016 ، أي بنسبة ارتفاع ( 3.5 % ) ومن الجدير بالذكر الإشارة الى انتعاش التجارة الالكترونية عبر المواقع على الانترنت يدعمها توافر وسائل الدفع الالكتروني من خلال شركة محفظة العراق المشرفة على خدمة ( زين كاش ) والتي أطلقتها شركة زين العراق للاتصالات بالتعاون مع البنك المركزي لشراء السلع المعروضة على المواقع الالكترونية بالإضافة الى شراء تطبيقات الهواتف المحمولة ، والتي يؤول مستقبلا اتساعها من خلال استعمال الماستر كارد أو الفيزا كارد

#### **4- نشاط قطاع البناء والتشييد :**

تراجع نشاط هذا القطاع هذا العام ونسبة كبيرة بلغت ( 25.0 % ) قياسا بعام 2016 بالأسعار الثابتة لتسجل القيمة المضافة له ( 10.0 ) ترليون دينار مقابل ( 13.4 ) ترليون دينار لعام 2016 ويعزى ذلك إلى تراجع القدرة المالية لقطاع الحكومة للنهوض به وانحسار دور القطاع الخاص

على أثر الأزمة المالية المتمثلة بتراجع أسعار النفط ، فيما سجلت نسبة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي ( 5 % ) . فيما ساهمت باقي الأنشطة ( المال والتأمين وخدمات العقارات و الأعمال الزراعية والغابات والصيد وصيد الأسماك ، الكهرباء والماء والصناعة التحويلية ) بنسب متفاوتة بلغت ( 4.6 % ، 2.2 % ، 1.2 % ، و 1.1 % ) على التوالي ملحق جدول ( 1 ) ، وتجدر الإشارة الى تراجع القاعدة الإنتاجية في العراق على المستوى الزراعي والصناعي والتي انعكست في تراجع نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فيما لايزال نشاط قطاع الكهرباء يعاني من عجز واضح والمتمثل بعدم قدرة الإنتاج المحلي والبالغ ( 11323 ) ميكاواط على تلبية احتياجات الطلب البالغ ( 5680.6 ) ميكاواط



# المبحث الرابع

## تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية لعام 2018-2017

اولا : الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018-2017

– سجل الناتج المحلي الإجمالي ( بتكلفة عوامل الإنتاج ) مع النفط انخفاضا بنسبة ( 1 % ) قياسا بعام 2017 ، ليسجل ( 199.1 ) ترليون دينار مقابل ( 201.1 ) ترليون دينار لعام 2017 ، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من إجمالي الإنتاج السنوي من النفط الخام و المعدل اليومي للإنتاج خلال هذا العام بنسبة ( -1.3 % ) لكل منهما . فيما انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة ( -0.4 % ) لتبلغ ( 712 ) ترليون دينار مقابل ( 71.5 ) ترليون دينار عام 2017 ، كما هو مبين في ملحق جدول ( 1 )

– ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية بنسبة ( 11.2 % ) قياسا بعام 2017 ليسجل ( 251.1 ) ترليون دينار مقابل ( 225.7 ) ترليون دينار لعام 2017 ، نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط بنسبة ( 33.1 % )

( خلال عام 2018 ، وارتفاع المعدل اليومي التصدير  
بنسبة ( 21.2 % ) قياسا بالعام السابق ، فيما انخفض الناتج  
المحلي الإجمالي باستثناء النفط بنسبة ( 3.8 % ) ليسجل  
( 133.2 ) ترليون دينار مقابل ( 1371 ) ترليون دينار  
عام 2017 ، كما هو مبين في ملحق جدول ( 2 )

– ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  
بالأسعار الجارية بنسبة ( 8.2 % ) ليبلغ ( 6.6 ) مليون  
دينار في هذا العام مقابل ( 6.1 ) مليون دينار لعام 2017  
، كما مبين في جدول ( 1 )

#### جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد لعامي 2017-2018

التفاصيل	2017	*2018	معدل النمو %
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار) سنة اساس (100=2007)	201.1	199.1	-1.0
الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)	225.7	251.1	11.2
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)	6.1	6.6	8.2

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

\*تقديرات سنوية أولية

- يعد نشاط النفط الخام المحرك الأساسي للنمو ، إن لاتزال  
الأهمية النسبية لهذا القطاع هي الأعلى قياسا بالقطاعات  
الأخرى ، إذ بلغت بالأسعار الثابتة ما نسبته ( 63.7 %  
( مقابل ( 64 % ) للعام السابق ، في حين ان اغلب  
الأنشطة الاقتصادية الأخرى ( غير النفطية ) لم تأخذ

دورها المطلوب في عملية التنمية ، إذ بلغت نسبة مساهمتها ( 36.3 % ) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام مقابل ( 36.6 % ) عام 2017 جول ( 2 ) . وتعد هذه النسبة منخفضة جدا كونها لا تتناسب مع الموارد والإمكانات المتاحة في الاقتصاد ، في الوقت الذي يستلزم اتخاذ خطوات سريعة وجنية نحو تغيير

### جدول (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى لعامي (2017 - 2018)

القطاعات	2017	*2018
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	64.0	63.7
نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	36.0	36.3
المجموع	100.0	100.0

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء  
\* تقديرات سنوية أولية

هيكل الاقتصاد العراقي والتخلص من الريعية التي تجعل الاقتصاد عرضة للازمات الخارجية

ثانيا : الناتج المحلي الإجمالي حسب مجموع الأنشطة الرئيسية السلعية ، التوزيعية والخدمية ) :

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأنشطة الرئيسية ( السلعية ، التوزيعية والخدمية)

احتلت الأنشطة السلعية المرتبة الأولى في سلم ترتيب الأولوية من ناحية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبنسبة ( 69.3 % ) لعام 2018 مقابل ( 71.0 % ) لعام 2017 ، أي بانخفاض بلغت نسبته ( 3.2 - % ) نتيجة انخفاض نمو اغلب القطاعات باستثناء قطاع الكهرباء الذي حقق معدل نمو بلغ ( 9.2 % ) . تليها بالمرتبة الثانية الأنشطة التوزيعية ينسبة مساهمة بلغت ( 17.2 % ) قياسا ب ( 15.7 % ) عام 2017 ، محققة نسبة نمو بلغت ( 8.7 % ) نتيجة ارتفاع معدل النمو في جميع القطاعات المنضوية ضمن هذه الأنشطة ، واحتلت الأنشطة الخدمية المرتبة الأخيرة لتساهم بنسبة ( 13.5 % ) مقابل ( 13.4 % ) للعام السابق محققا بذلك معدل نمو بلغت نسبته ( 3 ) ، ( ) % ، كما هو موضح في جدول ( 3 )

### جدول (3)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الثابتة بأسعار  
2007=100 لعامي (2017-2018)

مليار دينار

معدل النمو %	*2018	2017	الأنشطة
-3.2	139231.7	143801.8	الأنشطة السلعية
	69.3	71.0	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
8.7	34492.0	31727.3	الأنشطة التوزيعية
	17.2	15.7	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
0.3	27171.9	27079.1	الأنشطة الخدمية
	13.5	13.4	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
-0.8	200895.6	202608.2	الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

\* تقديرات سنوية أولية

## 2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأنشطة الرئيسية ( السلعية ، التوزيعية والخدمية)

شهدت الأنشطة السلعية نموا ملحوظا خلال عام 2018 بنسبة ( 20.4 % ) و بنسبة مساهمة بلغت ( 57.3 % ) ، ويعود ذلك إلى النمو الحاصل في قطاعي النفط الخام والكهرباء ، بنسبة ( 32.9 % ) و ( 13.5 % ) على التوالي ، وحققت الأنشطة التوزيعية ارتفاعا في معدل النمو بنسبة ( 9.4 % ) وبنسبة مساهمة بلغت ( 20 % ) مقابل ( 20.3 % ) في عام 2017 ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات نمو كافة القطاعات المنضوية ضمن هذه الأنشطة ، أما الأنشطة الخدمية فقد انخفضت نسبة مساهمتها لشكل ( 22.8 % ) قياسا ب ( 26.8 % ) في العام السابق مسجلة بذلك معدل نمو سالب بلغ ( -5.4 % ) ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل نمو كل من نشاط الحكومة المركزية وملكية دور السكن بنسبة ( -8 % ) و ( )

جدول (4)  
المساهمة النسبية في الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الجارية لعامي  
(2017 - 2018)

مليار دينار

معدل النمو %	*2018	2017	الأنشطة
20.4	145649.5	121019.6	الأنشطة السلعية
	57.3	52.9	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
9.4	50806.5	46459.7	الأنشطة التوزيعية
	20.0	20.3	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
-5.4	57910.7	61213.6	الأنشطة الخدمية
	22.8	26.8	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
11.2	254367	228693.0	الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

\* تقديرات سنوية أولية

( -2.4 % ) على التوالي كما في جدول ( 4 )

## ثالثا : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب أهميتها النسبية .

### **1- نشاط قطاع التعدين والمقالع**

يعد نشاط قطاع التعدين والمقالع المساهم الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي قياسا بباقي الأنشطة الأخرى ، إذ بلغت نسبة مساهمته بالأسعار الثابتة خلال هذا العام ( 63.8 % ) و التي تعادل ( 12.8 ) ترليون دينار مقابل ( 13 ) ترليون دينار للعام السابق.

### **2- نشاط قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية :**

احتل نشاط هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي سجلت ( 9.5 % ) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى ارتفاع نشاط الخدمات الشخصية يتمية ( 2.0 % ) ، فيما لم يسجل نشاط الحكومة المركزية أتي معدل نمو خلال هذا العام ويعزى ذلك الى انخفاض التخصصات للإنفاق على هذا النشاط ..

### **3- نشاط النقل والاتصالات والخرن :**

شهد نشاط هذا القطاع ارتفاعا واضحا في معدل نموه السنوي هذا العام بنسبة ( 10.3 % ) قياسا بالعام السابق ، ليسجل ( 1.8 ) ترليون دينار مقابل ( 1.6 ) ترليون دينار عام 2017 ، ليحافظ بذلك على المرتبة الثالثة في نسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي ليشكل ( 8.9 % ) وما زالت هذه النسبة دون المستوى المطلوب ، إذ يتطلب في ظل الظروف الحالية تعزيز دور القطاع الخاص في هذا المجال وذلك لأهمية هذا القطاع

في احداث التغييرات الأقتصادية والاجتماعية والاقتصادية كونه العصب الحساس للاقتصاد\_والوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين مختلف جهات العملية الاقتصادية والإنتاجية

#### 4- نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق

سجلت القيمة المضافة لهذا القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعا بنسبة ( 5.9 % ) ليبلغ ( 14 ) ترليون دينار مقابل ( 1.3 ) ترليون دينار العام السابق ، ليشكل مانسبته ( 7.1 % ) من الناتج المحلي الإجمالي ، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذا العام جرى قرار توصيات مؤتمر تنمية الاقتصاد العراقي والتي تضمنت تبسيط إجراءات الأعمال وتقليل البيروقراطية وتطبيق التعريف الكمركية ووضع الضوابط المناسبة المتعلقة بالتعاقدات وعقود المشاركة المعمول بها حاليا و عقود المشاركة مع الشركات العاملة في الوزارات الأخرى مع السماح للدخول مع الشركات بغية تحفيز النمو الاقتصادي وجعل الاقتصاد العراقي بيئة جانية للاستثمار

#### 5- نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال

سجل نشاط قطاع البنوك لهذا العام بالأسعار الثابتة ارتفاعا في معدل نموه بنسبة ( 3.1 % ) قياسا بالعام السابق ليشكل ما نسبته ( 5.2 % ) من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى الارتفاع الحاصل في نشاط قطاع البنوك والتأمين بنسبة ( 14 % ) الى التحسن الحاصل في الأوضاع الأمنية واستعادة العمل في الفروع التي تعرضت الى الحمار بسبب الحرب على الإرهاب . فيما ساهمت باقي الأنشطة والبناء والتشييد ، الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك ، و الماء ، و الصناعة



التحويلية ) اوتة بلغت ( 2.2 % ، 1.4 % ، 1 % ، 0.9 ( )  
% ) على التوالي ، ملحق جدول ( 1 ) ، الأمر الذي يعكس  
واقع الاختلال الهيكلي والابتعاد عن التنويع الاقتصادي.

## المصادر:

- 1- اتحاد المصارف العربية ، النشرة المصرفية العربية ،  
الفصل الثالث ، أيلول
- 2- سنة 2005 2- مصرف الشرق الأوسط العراقي  
للاستثمار ، التقرير السنوي ، للسنوات 2005 2006 ،  
2007
- 3- ارشيد ، عبد المعطي رضا وجودة ، محفوظ أحمد ،  
إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، الأردن 1999
- 4-العلاق ، يشير عباس ، ادارة المصارف – مدخل وليفي ،  
جامعة التحدي ، الأردن 1998
- 5-جعفر ، عبد الاله نعمة ، محاسبة المنشآت المالية ، دار  
حنين – مكتبة الفلاح للتشر والتوزيع ، عمان – الاردن ،  
1996
- 6-رمضان ، زياد وجودة ، محفونا ، ادارة البنوك ، دار  
وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة 2006

7- عبد الحميد ، عبد اللطيف ، البنوك الشاملة عملياتها  
وادارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000

8- مطر محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي  
والائتماني ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2003

9- وزارة المالية ، مركز التدريب المالي والمحاسبي و النظام  
المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، بغداد ،  
1992